بالانسحاب من المناطق المحتلة ، وخاصة من الضفة الغربية ، الى اجراء انتخابات جديدة تطيح بها كان من بين الاسباب الرئيسية ، بحسب رأي العديدين من المعلقين الاسرائيليين ، الذي دفع حكومة رابين الى التشبث بالمواقف الاسرائيلية التقليدية المتصلبة، حرصا على مستقبلها . ولكن يبدو ان ثقة رابين بحكومته قد ازدادت في الاونة الاخيرة ، بعد أن استطاع استمالة غولدا مئير الى جانبه ، بينما يظهر له ، من ناحية ثانية ، انه « كلما تمر الايام، يزول الخوف من موشي ديان ، المنهمك بكتابة مذكراته ، دون ان يكون واضحا بماذا يستطيع ان يفاجيء (الحكومة) » (يوسف حاريف — معاريف، ١٠/٤/ ١٩٧٤) . كذلك فان ضم الحزب الديني القومي (المفدال) الى الحكومة ، الذي يبدو انه شبه مؤكد ، وهو ما وعد سابير رابين بتحقيقه لتقوية مركز الحكومة في مواجهة أية معارضة من الداخل ، يزيد من ثقة الحكومة بنفسها وبمنحها حرية المناورة في أية مفاوضات سياسة قد تتم في المستقبل . فسابير يعتقد « انه ينبغي على الحكومة ان تتوجه الى تسويات اقليمية جدية » . وحول سابير يلتف اليوم اولئك الذين « من بين ذوي التأثير في زعامة مباي سابقا ، الذين يريدون ارجاع «مباي التاريخي» الى مجده السابق ، واحد خصائصهم الواضحة هو ذلك الخط الحمائمي الصريح ، الذي يريدون استنادا اليه خوض انتخابات جديدة » (المصدر نفسه) .

الموقف الاسرائيلي من التسوية

لوحظ ان النقاش داخل اسرائيل حول ماهية المرحلة المقبلة من التسوية كان هذه المرة خافتا للغاية ، وذلك — كما يبدو — نتيجة لاعلان عدد من المسؤولين الاسرائيليين ان جولة كيسنجر الحالية ليست الا خطوة لاستطلاع آراء الاطراف المعنية ، تمهيدا لمرحلة مقبلة . وقد تركزت معظم ردود الفعل والتعليقات ، عدا عن الهجوم التقليدي الذي تشنه ، عادة ، المعارضة على الحكومة في مثل هذه الاحوال ، على الدعوة الى اتباع «سياسة عملية» وعدم التشبث بمواقف مسبقة ، تجنبا لنشوب حرب جديدة ، « والسبب الاساسي لذلك هو أن حربا جديدة ، حتى اذا انتهت مثل حرب ١٩٦٧ ، لن تساهم في حل الخلاف ... وستحسن اسرائيل صنعا اذا اقترحت مفاوضات مع كل جيرانها ، لقاء المطالبة (بتنازلات) معقولة من كل واحدة منهن . وان كان انهاء حالة الحرب ينبغي ان يكون صيغة الافتتاح ، او ان هذا يجب ان يكون النتيجة النهائية لمجرى المفاوضات ، فان هذه مسألة هامة ولكنها ليست حاسمة . ان ما يقرر هو طابع الاتفاق الذي يراد التوصل اليه : يجب ان يكون ويظهر كتسوية يضحي بها كل طرف بجزء من الممتلكات التي في حوزته والتي يرغب بها الطرف المضاد ضمن صفقة التبادل. وعلى اسرائيل الا تكتفي بأقل من ذلك » (ابراهام شفايتسر — هآرتس ، ١١/١٠/٧٤) .

غير أنه على الرغم من الوضع الذي وصفناه ، كان هناك من تطرق الى بعض التفاصيل . ففي دافار (٤/١٠/١٩٧٤) طالب احد معلقي الصحيفة، حفاي ايشد ، اسرائيل بعدم التنازل عن ابار النفط في ابو رديس ، داعيا اياها الى التفاوض على اتفاق نفط اسرائيلي — مصري ، يؤمن لاسرائيل تزويدا منتظما من نفط ابو رديس ،مرفقا بترتيب مالي ملائم بين اسرائيل ومصر . ويجب أن يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول خلال كل الفترة التي تستمر بها حرب النفط العالمية » ، وهو ما يتطلب « ايجاد ترتيبات سياسية وعسكرية ومالية ، تؤمن مصالح اسرائيل الحيوية والسيادة المصرية » . بينما أشار ماتي غولان ، مراسل هآرتس (٧/١٠/ ١٩٧٤) للشؤون السياسية ان اسرائيل لن تقترح الانسحاب من ابو رديس في المرحلة المقبلة .

أما شموئيل سيجف (معاريف ، ٧/١٠/١٩٧٤) فقد تطرق الى مفهوم اسرائيل لانهاء حالة الحرب ، بقوله ان اسرائيل تتوقع من وراء طلبها هذا نزع السلاح في سيناء وفي كل منطقة اخرى ينسحب منها الجيش الاسرائيلي . « وكذلك تعهدا من جانب مصر بعدم تأييد النشاط الارهابي ضد اسرائيل . وفي المجال الاقتصادي تتوقع اسرائيل انهاء المقاطعة الاقتصادية رسميا ، التعهد بالسماح للبضائع الاسرائيلية بالمرور في قناة السويس ، التعهد بعدم التعرض للمواصلات الجوية والبحرية في مضائق باب المندب ، واعلام كل المؤسسات الدولية رسميا انه لم تعد هناك حالة حرب اقتصادية بين اسرائيل وبين جيرانها العرب » .

صبري جريس